جامعة الاسكندرية
كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم القانون العام

--

تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات بين النظامين البرلمانى والرئاسى

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من

الباحثة / منى السيد محمد عمران

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد رفعت عبد الوهاب

أستاذ القانون العام

بكلية الحقوق - الاسكندرية

P.U.A. Library
Library D
Faculty of : legal
Serial No : 734
Classification : 343

١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م

CamScanner

ملخص ٢٠٠ كلمة

اتسعت وظائف الدولة بعد أن كانت قديماً محدودة ، ومن هنا تبلورت فكرة الفصل بين السلطات .

فلم يعد التشريع فى انجلترا يتم باتفاق الملك ومجلس اللوردات والعموم بل أصبحت تلك القاعدة مجرد قاعدة نظرية بحته .

وإذا كان النظام الأمريكى يمثل النموذج للنظام الرئاسى ، وقد تميز النظام الأمريكى بجملة من الخصائص منها : الجهاز التنفيذى تحت قيادة الرئيس مع الفصل الجامد بين السلطات.

وإذا كانت مصر لم يتحقق لها صفة الدولة المستقلة إلا بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، فلقد شهدت مصر من خلال دستور ١٩٢٣ أزهى عصور الديمقراطية والدولة المدنية بعدها صدرت عدة دساتير كان أخرها دستور ١٩٧١ الدائم والذى عدل فى عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٧ ، ومن الملاحظ أن هذه التعديلات ١٩٧١ كانت هى الدافع لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لما حملته تلك التعديلات من سلطات واسعة لرئيس الدولة وحرمان المجتمع من ممارسة حرياته وحقوقه . وقد تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة مهام الأمور ، فأصدر عدة مراسيم تم على أساسها تعديل بعض مواد الدستور . وإذا كان مجلس الشعب قد انتخب انتخاب حر مباشراً إلا انه جاء وفق قانون غير دستورى مما ترتب عليه الحكم بعدم دستوريته وبالتالى حله .

ونتيجة ذلك ورغبة فى تحديد سلطات رئيس الجمهورية وتحديد الجهة التى سيتم حلف اليمين الدستورية ، قام المجلس العسكرى بعد انتخابات رئيس الجمهورية بإصدار إعلاناً دستورياً مكملاً فى ١٧ يونيه ٢٠١١ .

CamScanner